مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: آلية إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة (مع إشارة خاصة لمجلس الشيوخ اللبناني)
اسم الكاتب: سيمون بدران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8362
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم القانونية



المجلد 16، العدد 2
ربيع الثاني 1441 هـ / ديسمبر 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

آلية إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة: مع إشارة خاصة لمجلس الشيوخ اللبناني

سيمون بدران

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام: 2018-09-05 **تاريخ القبول: 2018-10-18**

ملخص البحث:

لا يشكل النظام السياسي اللبناني، القائم على الاقتراع الانتخابي، استثناءً لما تتعرض له الأنظمة التمثيلية حول العالم. بل يسهم العامل الطائفي، وما يترتب عنه من محاصصة فئوية مذهبية، في نحر جسمه السيادي، قاطعاً الطريق على أية محاولة لعودة الانتظام في عمل مؤسساته الدستورية...في هذا السياق، وبعد أن أيقن واضعو دساتير الجمهوريات الليبرالية الحديثة، ابتداء من الربع الأخير للقرن الثامن عشر، البعد الأرستقراطي للاقتراع الانتخابي، تقصدوا إقصاء القرعة كآلية ديمقراطية لإسناد المناصب السياسية... غير أن النكسات المتتالية التي تعرضت لها هذه «الديمقراطيات» الليبرالية الغربية، إثر الأزمات السياسية التي ألمت بها، دعت عدد من الباحثين في الأدبيات الدستورية والسياسية إلى تطعيم الأنظمة التمثيلية بآلية القرعة. فما هي المبررات التي دفعت عدداً من الباحثين في أدبيات النظم الديمقراطية إلى إعادة طرح تطعيم المنظومات الدستورية للدول المعاصرة بآلية القرعة؟ وهل من مزايا خاصة لاختيار أعضاء المجالس التشريعية عشوائياً، إلى جانب المجالس النيابية المُنتَخَبة بواسطة التصويت الاقتراعي؟ وهل بإمكان النظام السياسي اللبناني أن يتحول إلى «حالة» لدراسة إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة في الدول التي تعاني مجتمعاتها من انقسامات عامودية؟

الكلمات الدالة: القرعة، الديمقراطية التمثيلية، مجلس الشيوخ، النظام الدستوري اللبناني.

2-16 .indd 603 30/12/2019 9:55 AM

مقدمة:

يخطئ من يعتقد أن علاقة وثيقة وأزلية تربط بين الاقتراع الانتخابي من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. فقد أشار الباحثون في تاريخ الأنظمة الديمقراطية إلى مواظبة الآباء المؤسسين للديمقراطية الأثينية القديمة على اللجوء إلى «القرعة» لإسناد المناصب السياسية والمراكز الإدارية العامة. فعلى سبيل المثال، رأى الفيلسوف الإغريقي أرسطو في هذه الآلية «العشوائية»، وسيلة ديمقراطية لاختيار أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة، في حين شدد على الطابع الأوليغارشي لآلية الاقتراع الانتخابي[1]. هذا وحذت الجمهوريات الإيطالية منذ نهاية القرون الوسطى حذو الأثينيين في تطعيم آلية اختيار أعضاء مجالسها التمثيلية بالقرعة[2] فالاقتراع الانتخابي[3]، كان ولا يزال، الوسيلة المثلى لحصر المناصب السياسية القيادية بحفنة من النخب الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة على مقاليد السلطة بغطاء شعبي صريح، يضفي نوعاً من «الديمقراطية» عليها. فبعدما أيقن واضعو دساتير الجمهوريات الليبرالية الحديثة، ابتداء من الربع الأخير للقرن الثامن عشر، هذا البعد الأرستقراطي للاقتراع الانتخابي، تقصدوا اقصاء القرعة كآلية ديمقراطية لإسناد المناصب السياسية[4]. إلا أن نجاحهم الأيديولوجي الأبرز، تجلى في حصرهم مفهوم الديمقراطية في الهيكل الدستوري للأنظمة التمثيلية الانتخابية. ليتحول، بالتالي، الاقتراع الانتخابي إلى المعيار الأول، وشبه الوحيد، لتصنيف «الديمقراطيات التمثيلية».

غير أن النكسات المتتالية التي تعرضت لها «الديمقراطيات الليبرالية الغربية» إثر الأزمات السياسية التي ألمت بها[5]، دعت عددا من الباحثين في الأدبيات الدستورية والسياسية إلى تطعيم الأنظمة التمثيلية بآلية القرعة. أي الإبقاء على النموذج الديمقراطي التمثيلي وعدم الانزلاق في شراك «الديمقراطية المباشرة»، ولكن مع رفضهم القاطع الاعتراف بالاقتراع الانتخابي كآلية وحيدة لشرعنة إسناد المناصب السياسية والتشريعية في الدولة[6].

---

(1) Aristotle, The Politics, ed. Stephen Everson, Cambridge University Press, (Cambridge, 1988), VI, 9, 1294b, pp. 8–11.

(2) J. Najemy, Corporatism and Consensus in Florentine Electoral Politics, 1280-1400, (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1982), p. 30.

(3) استخدمنا في هذا البحث مصطلح الاقتراع الانتخابي» للدلالة على «الانتخابات» في مفهومها الشائع.

(4) B. Hennig, The End of Politicians: Time for a Real Democracy, Unbound Digital, (London, 2017), p. 10.

(5) خصوصاً تلك التي عصفت بها منذ مطلع الألفية الثالثة.

(6) D. V. Reybrouck, Against Elections: The Case for Democracy, Random House, (UK, 2016), p. 25.

2-16 .indd 604 30/12/2019 9:55 AM

في هذا السياق، لا يشكل النظام السياسي اللبناني، القائم على الاقتراع الانتخابي، استثناءً لما تتعرض له الأنظمة التمثيلية حول العالم. لا بل يساهم العامل الطائفي، وما يترتب عنه من محاصصة فئوية مذهبية، في نحر جسمه السيادي، قاطعاً الطريق على أية محاولة لعودة الانتظام في عمل مؤسساته الدستورية. في حين نجحت سطوة «حيتان المال» وأصحاب المصالح الخاصة الرأسمالية على الفضاء السياسي اللبناني، وهيمنتهم على مجريات الانتخابات النيابية التي تشهدها الساحة اللبنانية بصورة متقطعة وشبه دورية، في إقصاء المطالب الاجتماعية والاقتصادية للفئات الشعبية الفقيرة.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الغالبية العظمى من المشاريع الإصلاحية معالجة النظام السياسي اللبناني من خلال تحليلها ونقدها للعامل الطائفي، يتمحور طرحنا الإصلاحي حول الاستعانة بآلية القرعة لتطعيم المنظومة الدستورية الوطنية بها. وذلك من خلال الانتقاء العشوائي لأعضاء مجلس الشيوخ[1]، والذي لم يبصر النور حتى كتابتنا لهذه السطور، على الرغم من التنصيص الدستوري المباشر والصريح على ضرورة إنشائه، وذلك منذ العام 1990.

فما هي المبررات التي دفعت عدداً من الباحثين في أدبيات النظم الديمقراطية إلى إعادة طرح تطعيم المنظومات الدستورية للدول المعاصرة بآلية القرعة؟ وهل من مزايا خاصة لاختيار أعضاء المجالس التشريعية عشوائياً، إلى جانب المجالس النيابية المُنتَخَبة بواسطة التصويت الاقتراعي؟ وهل بإمكان النظام السياسي اللبناني أن يتحول إلى «حالة» لدراسة إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة في الدول التي تعاني مجتمعاتها من انقسامات عامودية؟

تتركز المحاور الرئيسة لطرحنا الاصلاحي ضمن «الثنائية البرلمانية» كما هو منصوص عليها في الدستور اللبناني. أي الإبقاء على آلية الاقتراع الانتخابي لاختيار المجلس النيابي «خارج القيد الطائفي»، حيث تتمثل فيه الأحزاب والقوى السياسية، في حين يُعمد إلى تكريس القرعة كآلية لإسناد المقاعد المخصصة لمجلس الشيوخ[2]، والذي بدوره سيعكس التنوع الطبقي، المذهبي، المهني، المناطقي... للمجتمع اللبناني بكافة أطيافه. هذا وتُشرّع أبواب القرعة لجميع اللبنانيين البالغين والراغبين بتبوء هذا المنصب السياسي

(1) إشارة إلى أن المشرع الدستوري اشترط إلغاء الطائفيّة السياسيّة كخطوةٍ ضرورية قبل الشروع في انشاء مجلس شيوخ.

(2) « مع انتخاب اول مجلس نواب على اساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية «. المادة 22 من الدستور والمنشأة بموجب القانون الدستوري الصادر في 21/09/1990.

2-16 .indd 605 30/12/2019 9:55 AM

التشريعي[1]. في حين يفوز الذين وقع عليهم السحب بولاية برلمانية واحدة[2]، غير قابلة للتجديد... من جهة أخرى، تناط بمجلس الشيوخ صلاحيات رقابية وتشريعية شبيهة إلى حد كبير بتلك التي أعطتها الوثيقة والأعراف الدستورية للمجلس النيابي. إذ يُسمح «للشيوخ» بالتقدم باقتراحات قوانين أمام المجلس، لتُحَوّل بعدها إلى اللجان المختصة، والتي بدورها يتم انتقاء أعضائها من شيوخ المجلس بواسطة القرعة، حيث ينكب هؤلاء على دراسة المقترح ومناقشته، والتداول به مع الخبراء والمعنيين به[3]، على أن يعرض بعدها على الهيئة العامة للمجلس للنظر به، حيث تبقى لها الكلمة الأخيرة. بالمقابل، وعلى الرغم من إلزامية حصول مشروع أو مقترح القانون على موافقة مجلسي البرلمان[4]، سيُقيد حق «الشيوخ» التشريعي في «الفيتو المعلق»[5]، أي الإيقاف المؤقت للقوانين الصادرة عن المجلس النيابي بعد تصويته وموافقته عليها. إذ يتوجب على «نواب» الأمة جمع أغلبية مطلقة أو موصوفة للتخلص من فيتو «الشيوخ». وبالتالي، تبقى كلمة الفصل للمجلس النيابي[6]...

تلك هي الخطوط العريضة لطرحنا الإصلاحي الديمقراطي، والذي استلهمنا بعضاً من جوانبه من منشورات علمية لباحثين متمرسين في أدبيات استخدام القرعة والعشوائية في الفضاء السياسي[7]. وعلى الرغم من انفتاحنا لمناقشته وتعديل بعض جوانبه، إلا أن الأكيد أننا نرفض اللجوء إلى الآليات التقليدية، كالتعيين أو الاقتراع الانتخابي، لاختيار أعضاء

(1) بغية ضمان تمثيل صحيح وعادل للفئات الشعبية وللآراء الأيديلوجية المتنوعة، يتوجب على الجهات المعنية الاستعانة بوسائل تحث جميع الذين وقعت عليهم القرعة على قبول مناصبهم. أو الاعتماد الصريح للكوتات الجنادرية، العمرية، المناطقية، الطائفية...

(2) يلتزم الذين وقعت عليهم القرعة بحضور دورات تدريبية، بما فيها المشاركة في أعمال الهيئة العامة ولجان مجلس الشيوخ، وذلك قبل شهرين من انضمامهم الرسمي إلى المجلس.

(3) ذلك لأن مجلس الشيوخ سيهتم أيضاً في مناقشة مشاريع القوانين المرسلة من قبل للحكومة، بالإضافة إلى الاقتراحات القانونية التي وافق عليها المجلس النيابي.

(4) أي أنه بإمكان الأغلبية في مجلس الشيوخ أو المجلس النيابي ممارسة حق الفيتو.

(5) S. Metaxas, The Promise of Sortition: A CoGovernance Model for Canadian Senate reform, 2018, https://www.academia.edu/25203937/The_Promise_of_Sortition_A_Co-Governance_Model_for_Canadian_Senate_Reform

(6) سنشرح الخطوط العريضة لطرحنا هذا وتبريرها في معرض البحث، بالإضافة إلى الإضاءة على الصلاحيات الدستورية التي ستناط بأعضاء مجلس الشيوخ المختارين بواسطة القرعة، في التوصيات التي سنتقدم بها في نهاية البحث.

(7) A. Zakaras, Lot and Democratic Representation: A Modest Proposal, Constellations 17, (September 2010), pp. 455-471; P. E. Vandamme, A. Verret-Hamelin, A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges, Journal of Public Deliberation, Vol. 13, Issue 1, Article 5, 2017, pp. 1-24.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 606 30/12/2019 9:55 AM

مجلس الشيوخ المنوي إنشاؤه. وذلك لعجز تلك الآليات على تبديل الديناميكية السياسية المهيمنة على المؤسسات الدستورية اللبنانية منذ عقود طويلة من الزمن؛ إذ تتغذى هذه الديناميكية بالمذهبية التحريضية والزبائنية في الحكم، بالإضافة إلى الطبقية والاقطاعية السياسية، ناهيك عن حدة التنافس على توزيع الحصص الحكومية والإدارية وبالتالي، تهديدها الدائم للسلم الأهلي، وتعطيلها الممنهج للآليات الدستورية المرعية الإجراء.

أما إذا قررت النخبة السياسية الحاكمة الركون إلى الاقتراع الانتخابي لانتقاء «شيوخ» لبنان، فإنها ستغرق في «الجدالات البيزنطية» التقليدية والتي ستتوزع بين: طبيعة القانون الانتخابي، تقسيم الدوائر الاقتراعية، المقاعد المخصصة لكل طائفة في حين ستوفر آلية القرعة على الطبقة السياسية خوض هذه النقاشات العقيمة[1]، والتي ستفضي في نهاية المطاف إلى اعتماد الآليات الانتخابية التي ستضمن تحوّل مجلس الشيوخ إلى مرآة لمجلس النواب، حيث تقوم الأحزاب والقوى السياسية المهيمنة في إعادة إنتاج نفسها، وتوسيع هامش نفوذها، وتعزيز سطوتها على مقاليد السلطة من خلال مؤسسة دستورية جديدة.

في هذا السياق، واظبت النخب السياسية الحاكمة إلى إثارة مسألة إنشاء مجلس الشيوخ في مناسبات عدة[2]، اندرج معظمها في إطار المناورة السياسية و»الاعتلاج السلبيّ»، أي «آلية لجوء النظام إلى تعقيد بنيته عبر خلق مؤسساتٍ جديدةٍ تمتصّ الضغوط المتزايدة وتحاول تأطيرها بشكلٍ لا يهدّد ديمومته»[3]. فقط تجلت آخر هذه المناورات خلال الفراغ الرئاسي الذي استمر حوالي سنتين ونصف[4]، حيث طُرح مجلس الشيوخ العتيد على «طاولة الحوار»، كجرعةٍ جديدةٍ من التعقيد لتمييع مسألة الفراغ الرئاسي وإلهاء الرأي العام، والهروب إلى الأمام في معالجة أزمة دستورية سياسية محددة، حيث أدخل المجلس الجديد في متاهات المزايدات الطائفية[5].

إشارة إلى أننا لا نهدف من وراء طرحنا هذا الانقضاض على الديمقراطية النيابية التمثيلية. كما أننا نرفض العبور إلى ضفاف نموذج «الديمقراطية المباشرة»، أو الاستعانة

(1) باستثناء النقطة الأخيرة المرتبطة بالتوزيع الطائفي، إذا ما تَقَرّر تخصيص حصة محفوظة (أي عدد محدد من القاعد) لكل طائفة بذاتها.

(2) وذلك منذ دخول التعديلات الدستورية حيز التنفيذ في 21/09/1990.

(3) وسام لحام، «بدعة نقاش «مجلس الشيوخ» اليوم: عودةٌ لما قبل اتفاق الطائف»، مجلة المفكرة القانونية، بيروت، العدد 42، 09/09/2016.

(4) استمر الفراغ في سدة الرئاسة من25/05/2014 إلى 31/10/2016، حيث تم انتخاب قائد الجيش السابق العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية اللبنانية.

(5) وما يؤكد انتفاء النية لدى النخبة السياسية الحاكمة في تنظيم نقاش جدي وعلمي حول انشاء مجلس الشيوخ، هو امتناعها عن إثارته بعد تصديقها ما أصبح يُعرف «بالصفقة الرئاسية».

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 607 30/12/2019 9:55 AM

بأدواتها[1]، لإنقاذ النظم السياسية الليبرالية من أزماتها المتلاحقة. لا بل إن إدراج مشروعنا الإصلاحي في السياق الدستوري والمؤسساتي اللبناني، يؤكد حرصنا على «الديمقراطية» كنظام حكم، بصورتها غير المباشرة، أي التمثيلية. غير أننا نرفض حصرها بالديمقراطية التمثيلية الانتخابية، مطالبين بتوسيع آلياتها وتطعيمها بمستويات متقدمة من «العشوائية». ففي نهاية المطاف، ستعزز آلية القرعة مشروعية النظام الديمقراطي التمثيلي اللبناني. وبالتالي، يؤكد بحثنا ضرورة استمرار «الديمقراطية التمثيلية»، ولكن بعد استنهاض إمكاناتها من خلال إسناد المناصب التشريعية فيها بواسطة القرعة، وعدم حصرها بالديمقراطيات الاقتراعية الانتخابية[2].

من جهة أخرى، لا يهدف بحثنا إلى «تسويق» أو التغني بالنموذج الذي نقترحه في إنشاء مجلس شيوخ خاص بالدولة اللبنانية. لذلك، تقصدنا تأجيل مناقشة العديد من الموضوعات والآليات التفصيلية المرتبطة بدوره، وصلاحيته، وعلاقته مع المؤسسات الدستورية القائمة إلى دراسات لاحقة. في المقابل، انصب جهدنا على استئصال المجالس التمثيلية، والتي يُختار أعضاؤها عشوائياً، من رحم النظريات الديمقراطية، والتأكيد على الارتباط الوثيق واللصيق بين آلية إسناد المناصب السياسية والتشريعية بواسطة القرعة، من جهة، والديمقراطية كنظام حكم فعال للدول المعاصرة، من جهة أخرى.

في هذا السياق، يعود تركيزنا على المنظومة الدستورية اللبنانية، إلى «الثنائية البرلمانية» المنوي استكمالها بإنشاء مجلس شيوخ، إلى جانب المجلس النيابي الحالي، والذي يُنتخب جميع أعضائه بالتصويت الاقتراعي. غير أن الوثيقة الدستورية اقتصرت على وجوب استحداث مجلس الشيوخ، من دون تحديد كيفية اختيار أعضائه وعلى الرغم من انحصار النقاش الفقهي والسياسي بين آليتي التعيين والاقتراع الانتخابي، أو الجمع بينهما لانتقاء «الشيوخ»[3]، فقد اغتنمنا هذه «الهفوة» أو هذا «التناسي» للمشرع الدستوري، لإسقاط طرحنا الإصلاحي والديمقراطي، القائم على تطعيم المنظومات الدستورية للديمقراطيات التمثيلية بجرعة من «العشوائية»، من خلال إسناد بعض المناصب التشريعية بواسطة القرعة، إلى جانب الآليات التقليدية الأخرى، وعلى رأسها الاقتراع الانتخابي.

(1) تعتبر «الاستفتاءات الشعبية» أبرز آليات الديمقراطية المباشرة.

(2) H. Bonin, La democratie hasardeuse : essai sur le tirage au sort en politique, Xyz, (Canada, 2017), p. 25.

(3) E. Muhanna, Establishing a Lebanese Senate: Bicameralism and the Third Republic, CDDRL, Freeman Spogli Institute for International Studies, (Stanford University, August 2012), pp. 1-35.

2-16 .indd 608 30/12/2019 9:55 AM

على الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لدراسة إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة، تتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي النظمي من منطلق أن الاستعانة بالآلية العشوائية تنطوي على أبعاد ودوافع معقدة ومتشابكة. لذلك اقتضى علينا سحب هذه الحقائق ووضعها على مائدة التحليل والاستقراء للوصول إلى وصف موضوعي وعلمي. الأمر الذي يفسر اهتمامنا بالجانب النظري العام للمقومات الديمقراطية التي تختزلها المجالس التشريعية المُختارة بواسطة القرعة، ومحاولتنا المتواضعة لربطه بمجلس الشيوخ اللبناني كما دأبنا على الاستعانة بإجراءات منهجية أخرى، أبرزها «المقارنة» لدى مقابلتنا الدوافع الديمقراطية لانتقاء أعضاء المجالس التمثيلية بواسطة القرعة (المبحث الأول) والمبررات المعرفية لاختيارهم عشوائيا، من جهة (المبحث الثاني)، و»الاقتراع الانتخابي»، بصفته الآلية النموذجية لإسناد المناصب السياسية في الدول الحديثة، من جهة أخرى.

المبحث الأول: الدوافع الديمقراطية لإسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة: نحو تمتين المساواة السياسية في الأنظمة "الديمقراطية" التمثيلية

غالباً ما يقوم مناصرو «القرعة» كآلية ديمقراطية لانتقاء الممثلين السياسيين، بالتشديد على إمكاناتها في الحد من الفساد وتخفيفها من مستوى الصراعات والانقسامات الفئوية، بالإضافة إلى قدرتها على ضمان تمثيل واسع لمختلف شرائح المجتمع[1]. إلا أنه ينبغي على دعاة إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة الشروع أولاً في توضيح كيف أن لمثل هكذا تعديل أن يجعل المؤسسات الدستورية أكثر ديمقراطية؟ لذلك، سنحاول في هذا البحث الإضاءة على قدرة «الآلية العشوائية» في تعزيز المشروعية الديمقراطية للبنية السياسية للدولة ومؤسساتها الدستورية، من خلال مساهمتها في تمتين المساواة السياسية وتفعيلها، وذلك على ثلاثة مستويات.

المطلب الأول: ضمان القرعة «للمساواة الإحصائية» التامة بين جميع مواطني الدولة

واظب الباحثون في أدبيات الأنظمة السياسية على الربط التاريخي بين الآلية العشوائية من جهة، ومفهوم المساواة، من جهة أخرى، الذي يشكل بدوره شرطاً أساسياً لبلورة الحرية الفردية. فعلى حد قول أحدهم، تعود جذور العلاقة الوطيدة بين المساواة السياسية ومفهوم المداولة إلى أثينا القديمة، حيث كان يجتمع الذين تم اختيارهم عشوائياً بواسطة القرعة، مشكلين بالتالي عينة مصغرة من مواطني المدينة، للتداول في مواضيع مختلفة

(1) K. O'Leary, Saving Democracy: A Plan for Real Representation in America, Stanford, (Stanford University Press, 2006), pp. 1-304.

2-16 .indd 609 30/12/2019 9:55 AM

تنتهي باتخاذ قرارات مصيرية تعنى بشؤون المدينة[1]. وبالتالي، تتكفل القرعة في تأمين «عدالة إحصائية» بين أفراد الجماعة الواحدة، من دون الحاجة لاعتماد سياسية «حجز الحصص المحفوظة» أو الاتكال على «آليات إنعاش» ملائمة لفئات مهمشة، بغية ضمان تمثيل عادل لمكونات المجتمع؛ إذ يتمتع كل فرد بالحظوظ ذاتها في احتمال وقوع القرعة عليه، وبالتالي إسناده المنصب السياسي من دون تدخل لأي إرادة بشرية لتفضيله على الآخرين[2].

بناء على ما تقدم، يصبح من المنطقي وضع الأصوات المعارضة لآلية القرعة، أي الرافضة منح أيًّا كان من مواطني الدولة إمكانية الانضمام إلى المجالس التشريعية والتداول بقضايا الشأن العام، في الخانة ذاتها التي تشمل الأبواق الداعية إلى حصر حق الاقتراع الانتخابي في فئات محددة من المجتمع[3]. فعلى حد قول أحد الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين: «ماذا تعني الديمقراطية سوى إعطاء السلطة لمن لا يمتلكون الوسائل المادية للحكم»[4]، مؤكداً أن «الفضيحة» الأبرز التي كشفت عنها الديمقراطية، حيث تنغرس القرعة والعشوائية في صميمها، «أن السلطة الشعبية في نهاية المطاف، هي سلطة أي أحد»[5]. فخلافاً لآليات الاختيار الأخرى، وحدها «القرعة» بإمكانها تأمين المقومات الإجرائية الأساسية لمساواة سياسية أكثر فاعلية.

فحتى لو رمقنا الديمقراطيات الانتخابية المعاصرة بنظرة متفائلة، معتبرين أن ناخبيها يقترعون لأفكار ومشاريع سياسية[6]، يبقى أعضاء المجالس التمثيلية الذين تم انتقاؤهم بالقرعة أكثر كفاءة وإلماماً بالشأن العام من أقرانهم «حُجّاج» صناديق الاقتراع. فستكتسب تلك «العيّنة» المُختارة عشوائياً مهارات وخبرات في المجال السياسي، وذلك بعد عيشها تجربة «الديمقراطية التداولية» بكل ما تطرحه من آليات تضمن الوصول والاطلاع المعمق

(1) J. Fishkin, R. Luskin, Experimenting with a democratic ideal: deliberative polling and public opinion, Acta Politica 40, 2005, p. 287.

(2) حتى أن آلية القرعة تغني السلطات العامة المعنية عن الاعتماد على أساليب «التمييز الإيجابي» لتمثيل أقليات أو جمعات مهمشة في الدولة.

(3) في هذا السياق، لا يخفى على الباحث حدة التشابه الذي يجمع بين العدالة التمثيلية التي تؤمنها القرعة وبين مفهوم «الاقتراع العام وحكم الأكثرية»، والذي بدوره يضمن المساواة السياسية بين مواطني الدولة وتكافؤهم. لذلك، يعمد المؤتمنون على تثبيت العدالة الانتخابية إلى التعامل مع الأصوات الاقتراعية على انها متساوية بالكامل.
C. Castoriadis, La montée de l'insignifiance, Seuil, (Paris, 1999), p. 223.

(4) J. Rancière, La haine de la démocratie, La fabrique, (Paris, 2005), p. 54.

(5) Ibid., p. 56.

(6) أي أن خيارتهم تبقى عصية على تأثيرات شخصية المرشحين وإمكاناتهم المالية والمعنوية.

2-16 .indd 610 30/12/2019 9:55 AM

على مروحة واسعة من أفكار وطروحات أصحاب الاختصاص، قبل شروعها في عملية التداول ضمن مجموعات نقاشية صغيرة[1].

هذا وتبقى الديمقراطيات الانتخابية المعاصرة، والتي تمنح كل مواطن صوتاً اقتراعياً واحداً، أبعد من الأنظمة التي أسندت المناصب السياسية التمثيلية بواسطة القرعة، في تأمين المتطلبات المثلى لمبدأ المساواة. ففي نهاية المطاف، يؤمن الاقتراع الانتخابي الغطاء الشرعي «لتحكم» أقلية من الشعب الغالبية العظمى منهم[2]. فحتى لو افترضنا أن الديمقراطيات الاقتراعية المعاصرة تجهد في سبيل هندسة قوانين انتخابية تضمن مساواة تامة في وزن الصوت الاقتراعي، إلا أنها فشلت، ولا تزال، في تأمين الحد الأدنى من المساواة في إمكانية وصول الغالبية الساحقة من المواطنين إلى تبوؤ مقاليد السلطة. بالمقابل، تقترب العشوائية في انتقاء ممثلي الشعب إلى النموذج المثالي الذي يحتضن مبدأ المساواة، حيث بإمكان أيّ فرد في الدولة اشغال منصب سياسي معين، وذلك لامتلاكه الحظوظ نفسها للقيام بذلك[3].

في هذا السياق، اعتبر أحد أبرز رواد الفلسفة السياسية في الغرب بأن الديمقراطية هي مجرد انعكاس لفهمنا مبدأ المساواة البشرية، جازماً بأن المسوغ الشرعي لاستخدام السلطات العامة في الدول الديمقراطية لوسائل الاكراه المادية والمعنوية التي تمتلكها[4]، يعود إلى التفويض الصريح الذي يمنحه مواطنو هذه الدول، كما «يرشح» من صناديق الاقتراع[5]. فالمساواة السياسية في التأثير على مجريات القرارات العامة وصنعها، ترتبط عضوياً بمدى احترام السلطات العامة للمساواة المطلقة في الحقوق والإمكانات السياسية الممنوحة للأفراد[6]. غير أنه ينبغي عدم النظر إلى هذا الربط كنتاج جديد لمجتمعاتنا

(1) D. Courant, Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles, Les Cahiers de l'IEPHI, 68, (Université de Lausanne, 2017), p. 18.

(2) E. Anderson, Expanding the Egalitarian Toolbox: Equality and Bureaucracy, Proceedings of the Aristotelian Society Supplementary, Volume 82, 2008, pp. 139-160.

(3) B. Saunders, Democracy, Political Equality, and Majority Rule, Ethics 121, no. 1, October 2010, pp. 148-177.

(4) والتي تستعين بها لفرض سيادتها وهيبتها على اقليمها الجغرافي.

(5) J. Cohen, Procedure and Substance in Deliberative Democracy, in Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political, (Oxford University, 2003), p. 17.

(6) B. Goodwin, Justice By Lottery, Imprint Academic, (Exeter, 1992), p. 94.

2-16 .indd 611 30/12/2019 9:55 AM

السياسية المعاصرة. فقد سبق وأن أشار الآباء المؤسسون للديمقراطية الأثينية القديمة بأننا كبشر، نمتلك جميعنا من الوعي ما يمكّننا من تقرير كيفية تنظيم حياتنا العامة معاً، وألّا أحد يمتلك بمفرده المعلومات الكافية لاتخاذ قرارات من دون التداول مع البقية. فأفضل القرارات وأكثرها فعالية هي التي تعكس المشاركة الجماعية للمعنيين بها[1]. هنا تتجلى العلاقة الوطيدة التي تجمع مفهومي الديمقراطية والمساواة السياسية. إذ تنطلق الأنظمة الديمقراطية من الفرضية القائلة بأن جميع أفرادها البالغين مؤهلين للمشاركة في صنع القرارات الجماعية التي ستنعكس نتائجها عليهم وعلى مصالحهم. ليتحولوا بالتالي إلى مواطنين كاملين والى جزء أصيل من الشعب السياسي للدولة المعنية[2].

وبالتالي، تتجلى للمراقب أهمية اعتماد القرعة في الفضاء السياسي. إذ تتفوق هذه الآلية على الاقتراع الانتخابي في ضمان المساواة التامة للمواطنين العاديين للانضمام إلى المجالس التمثيلية، حيث بإمكانهم اسماع أصواتهم والتعبير عن مطالبهم مباشرة. ناهيك عن مضاعفة حظوظهم في التأثير على القرارات التي تُتخذ في مثل تلك المؤسسات الدستورية باعتبارهم أعضاء فيها، ولو لفترة وجيزة.

ومن نافلة القول إن الديمقراطيات الانتخابية المعاصرة تقتصر على منح مواطنيها فرص «شكلية» في دخول البرلمانات التمثيلية بالتساوي فيما بينها[3]. غير أن السردية المثالية التي تحاول النخب الحاكمة نسجها حول آلية الاقتراع الانتخابي، لا تلبث أن تتهاوى أمام الترجمة الفعلية لهذه الآلية على أرض الواقع. فما فتئت الأنظمة السياسية التمثيلية تستعين، منذ الربع الأخير للقرن الثامن عشر، بالاقتراع الانتخابي لتمكين الفئات الشعبية من اختيار «أفضل المرشحين». الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لمفهوم القدرات المتساوية في حكم الذات من خلال المشاركة في تقرير السياسات العامة[4]. فالاقتراع الانتخابي بجوهره قائم على مبدأ التفرقة بين من هم «الأفضل»، وبالتالي الأقدر على تسلم مقاليد السلطة، وبين «البقية» التي يقتصر دورها على الانصياع التام للخيارات «الحكيمة»

(1) P. Woodruff, First Democracy: The Challenge of an Ancient Idea, Oxford University Press, (Oxford, 2006), p. 24.

(2) R. A. Dahl, Democracy and Its Critics, Yale University Press, (New Haven, 1989), p. 105.

(3) F. Engelstad, The Assignment of Political Office by Lot, Social Science Information, Volume 28, March 1989, p. 27.

(4) J. Coleman, Rationality and the Justification of Democracy, in Philosophy and Democracy: An Anthology, ed. T. Christiano, (Oxford University Press, 2003), p. 27.

2-16 .indd 612 30/12/2019 9:55 AM

للنخب الحاكمة[1]. هنا يتجلى الصراع البنيوي بين طبيعة الاقتراع الانتخابي، من جهة، ومفهوم المساواة السياسية كما نظّر له الآباء المؤسسين للديمقراطية[2]، من جهة أخرى. في حين تصر النخب الحاكمة على الجمع بين الديمقراطية والاقتراع الانتخابي، كأنهما وجهان لعملة واحدة.

هذا وتحمل آلية الاختيار «العشوائي» في طياتها العديد من الإمكانات التي ستتكفل بالقضاء على المشاكل المنبثقة من العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، أو على الأقل التخفيف من حدّتها. فقد وثّقت العديد من الدراسات الحديثة الإخفاقات العضوية للأنظمة الانتخابية حول العالم، والتي لم تسلم من شرها «الديمقراطيات الانتخابية العريقة» في الغرب. لا بل إن بعضها سجل مستويات مرتفعة من الفشل البنيوي في تنظيم وإدارة العمليّات الانتخابية، إن على صعيد التمويل الانتخابي، أو الانحياز المفرط لصالح مرشحين معينين، كاستحواذهم على دعم مفرط من الوسائل الإعلامية النافذة[3].

ومن نافلة القول إن الحملات الانتخابية تتطلب إمكانات مادية ضخمة، تمتلكها فقط بعض الجهات التي امتهنت فنون تجميع الثروة بوسائل مختلفة. وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه القوانين الانتخابية في التخفيف من آثار المال الانتخابي على نتائج الاقتراع[4]، غير أن التجارب المتكررة حول العالم أثبتت حذاقة أصحاب النفوذ في تسللهم الدائم إلى حلبة المنافسة الانتخابية وفاعلية ثرواتهم في ترجيح كفة فوز عدد من المرشحين على حساب آخرين «أقل كفاءة»[5]. هذا وتأتي التغطية الإعلامية غير المتكافئة للمشاريع الانتخابية للأحزاب المتنافسة، وانحيازها الفاضح للمرشحين المتمولين، لتدق مسماراً جديداً في نعش المساواة السياسية بين المواطنين أنفسهم بالدرجة الأولى[6] (فقط الذين يمتلكون الدعم المالي سيتجرؤون على خوض الغمار الانتخابي)، ومن ثم بين المرشحين (حيث

(1) B. Manin, The Principles of Representative Government, Cambridge University Press, (Cambridge, 1997), p. 149.

(2) ولايزال يصبو إلى بلوغه عدد لا بأس به من منتقدي الأنظمة الانتخابية المعاصرة.

(3) T. Bouricius, D. Schecter, C. Wallace, J. Gastil, Imagine a Democracy Built on Lotteries, Not Elections – Nexus, Zócalo Public Square, April 5, 2016.

(4) L. Lessig, Republic Lost: How Money Corrupts Congress-and a Plan to Stop It, Grand Central Publishing, (New York, 2011).

(5) شكلت الانتخابات النيابية الأخيرة التي شهدها لبنان في شهر مايو 2018 مثالاً صارخاً على سطوة المال الانتخابي للفضاء السياسي. فعلى الرغم من محاولات المشرع الحثيثة لتحديد سقف للتمويل الانتخابي، إلا أن «حيتان المال» أبدعت في ابتكار وسائل فعالة للرشوة الانتخابية.

(6) فقط الذين يمتلكون الدعم المالي سيتجرؤون على خوض الغمار الانتخابي.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 613 30/12/2019 9:55 AM

يتحول «بذخهم وكرمهم المفرط» إلى مفتاح فوزهم بالمقعد النيابي)، وبين النواب الفائزين في درجة أخيرة (حيث يلعب المال السياسي دوراً بارزاً في ترويض عدد من النواب واستمالتهم للانضواء تحت عباءة زعيم متمول أو حزب نافذ) والأكيد أن قنوات المال الانتخابي في «الديمقراطيات» التنافسية ترفض أن تصب فائض «كرمها» في الأماكن والمجالات، عامة كانت أم خاصة، المهيأة لاستضافة حوارات علمية ونقاشات موضوعية للتداول بمختلف الطروحات والمشاريع الانتخابية[1]. لا بل تفضل أن «تستثمر» في خطاب أيديولوجي تحريضي، يمتهن شيطنة «الآخر» إلى أقصى حدودها، نازعاً عنه سمة الخصومة الشريفة وبالتالي، تتحول هذه الأجواء «الحضارية» وهذا التنافس الانتخابي «الشريف والعادل»، إلى سدّ منيع لدخول العقلاء والشرفاء من المواطنين حلبة المنافسة الانتخابية السياسية[2]. أما إذا آلت الظروف (أو الصدف) إلى دخول أحد المرشحين الصادقين وحسني النوايا، قبة المجالس التمثيلية، فسيتكفل انتماؤهم الجديد لأندية «الساسة المخضرمين» واختلاطهم شبه اليومي بهم، إلى التخفيف من حدة نفحتهم الإصلاحية. فالنخب الحاكمة المتربصة بمقاليد الحكم، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، تتقن فنون إغواء الفئات الشعبية المُنتَخِبة، خدمة لهوسها الأزلي بإعادة انتاج نفسها من خلال ضمان فوزها في الدورات الانتخابية القادمة. فعلى غرار آلية القرعة، يساهم الاقتراع الانتخابي في تثبيت واستمرار حكم أوليغارشي يضرب بالمساواة السياسية عرض الحائط، والتي من دونها لا حياة لنظام ديمقراطي سليم[3].

هذا وترتبط العملية الانتخابية بعلاقة وثيقة مع مفهوم المنافسة. في هذا الإطار، يتوجب على من يبغي الانضمام إلى نادي رجال السياسة الناجحين والمخضرمين، تحطيم خصومه للوصول إلى مراكز القرار. كما يستمر هذا النمط في الممارسة السياسية بعد تسلم مقاليد الحكم؛ إذ يتوجب على المعنيين استكمال محاربة الخصوم لضمان استمرارهم أو الأحزاب التي ينتمون إليها في السلطة.

وإذا كانت الديمقراطيات الانتخابية حول العالم تتشاطر هذه الديناميكية السياسية، إلا أن المنافسة المحتدمة تأخذ منحى مغاير في المجتمعات التعددية التي تعاني من انقسامات عامودية كلبنان، إذ ينزلق الخطاب السياسي من المقارنة بين برامج وأيديولوجيات متنوعة

(1) J. Gastil, By Popular Demand: Revitalizing Representative Democracy through Deliberative Elections, University of California Press, (California, 2000), p. 223.

(2) J. L. Lawless, R. L. Fox, It Takes a Candidate: Why Women Don't Run for Office, Cambridge University Press, (New York, 2005), p. 123.

(3) J. Gastil, E. O. Wright, Legislature by Lot, op. cit., p. 3, https://www.oidp.net/docs/repo/doc336.pdf

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 614 30/12/2019 9:55 AM

نحو صراع طائفي مذهبي. حيث أن كل محاولة انتقاد للخصم الذي ينتمي إلى «عائلة روحية» معينة، تفسر على أنها تعدٍّ على الطائفة ككل، مما يستوجب على «رجالها» الرد بالمثل هكذا يتم تهيئة الأجواء للإبحار في سلسلة جديدة من العنف وحلقات الاقتتال الداخلي. بالمقابل، تساهم آلية القرعة في تأجيج مشاعر الوحدة والتضامن بين مواطني الدولة، بعد تفريغها مفهوم المنافسة السياسية، كما هو معمول به في الديمقراطيات الانتخابية المعاصرة، من مضمونه وغاياته[1].

المطلب الثاني: ضمان العشوائية «للمساواة التداولية» بين ممثلي الشعب الذين وقعت عليهم القرعة

تطيح آلية القرعة بأي محاولة لاستعلاء أحدهم على الآخر. كأن يقول مثلا: «لقد فزت في الانتخابات بعد أن حصدت أكبر عدد من الأصوات مقارنة بزملائي النواب»[2]. فالعشوائية في الاختيار تضع هؤلاء جميعاً على قدم المساواة لوصولهم إلى قبة البرلمان بالآلية ذاتها، بالإضافة إلى تولّيهم «المقام» النيابي عينه، بدل تموضعهم التقليدي في صفوف الأغلبية الحاكمة أو المعارضة البرلمانية[3].

يفرض هذا التطابق التام في الوصول إلى مقاليد السلطة، معاملة جميع «الأفواه البرلمانية» بالتساوي، والإصغاء إليها ومنحها الأهمية ذاتها. الأمر الذي سيساهم في إضفاء تنوع أكبر في الآراء خلال المناقشات العامة، بالإضافة إلى الارتقاء بالتداول البرلماني الجماعي إلى مستويات علمية أعلى، بعيداً عن الخطابات الفضفاضة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تسجيل النقاط في مرمى الخصوم وإثارة النعرات الفئوية لشد عصب مناصريها[4].

(1) في هذا الإطار، قد تفقد المجالس والمؤسسات الدستورية المختارة بواسطة القرعة «الجاذبية» التي تتمتع بها قرينتها القائمة على الاقتراع الانتخابي والتي يستميت فيها الأفرقاء السياسيين لتسجيل النقاط على بعضهم البعض أو الفوز بمناظرة معينة. في حين تنفرد الفئة الأولى من المجالس في تصويب اهتمامها على إيجاد الحل الأفضل للمشاكل العالقة، بعيداً عن الاصطفافات الأيديولوجية والمزايدات السياسية العقيمة.

(2) في هذا السياق، لا تقتصر مزايا «العشوائية في الانتقاء» لدى مقارنتها بالاقتراع الانتخابي فقط، لا بل تتعداها إلى آليات أخرى لاختيار ممثلي الشعب كالتعيين أو المباراة. فعلى سبيل المثال، سيُحرم من تم اختياره بالقرعة ملذة الاستعلاء على زملائه بقوله: «لقد كنت أول من تم تعيينه من قبل السلطات المختصة»، أو «لقد تجاوزت المباراة بعد تسجيلي أعلى معدل فيها»...

(3) D. Courant, Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles, Les Cahiers de l'IEPHI, 68, Université de Lausanne, (Lausanne, 2017), p. 18.

(4) H. Landemore, Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many, Princeton University Press, (Princeton, 2013), pp. 1-304.

2-16 .indd 615 30/12/2019 9:55 AM

إشارة إلى أن هذا الجانب من مفهوم المساواة أساس لقيام أنظمة ديمقراطية برلمانية تتيح لجميع ممثلي المواطنين فرص ملائمة ومتساوية في طرح مشاريعهم وترتيب أولوياتهم السياسية بحرية، وصولاً إلى منحهم حق التصويت والمشاركة الفعلية والفعالة في اتخاذ القرارات النهائية الملزمة. فقد يقوم أعضاء المؤسسات الدستورية التمثيلية من الذين أُسندوا مناصبهم بالقرعة إلى توزيع أنفسهم على لجان دائمة متخصصة، والخروج بقواعد تضبط آلية التداول ضمن الجلسات العامة، وذلك بغية تنظيم نقاش بناء وموضوعي... إلا أنه يجب على تلك الإجراءات ألا تسبب، بصورة أو بأخرى، اختلالاً في مبدأ المساواة بين أعضاء المؤسسة المعنية، كتهديد حقهم في الكلام لعرض مقترحاتهم أو خلال شروعهم في التصويت النهائي على المواضيع التي سبق وعُرضت على طاولة البحث. فعلى الأنظمة الداخلية الضابطة لعمل تلك المجالس التمثيلية التنبه إلى التفاصيل الإجرائية «الصغيرة»، كإناطة ترتيب أولوية التداول في مشاريع واقتراحات القوانين في يد هيئة محددة[1]، والتي قد تسهم مع مرور الوقت في تركيز السلطة الفعلية في يد جهة يستأثر أعضاؤها بصلاحياتهم التنظيمية، ضاربين عرض الحائط بمبدأ المساواة التامة بين مكونات تلك المجالس التمثيلية[2].

المطلب الثالث: مساهمة الآلية العشوائية في تعزيز «شمولية مفهوم المساواة بين الهيئتين المُمَثَّلَة والمُمَثِّلة»

تسهم الآلية العشوائية في تمكين أي مواطن النظر في أعين ممثليه والقول: «وحدها الصدفة هي التي ميّزت بيننا. رغم ذلك، نبقى متشابهين». أي أن هذه الندية في العلاقة بين الطرفين لا تقتصر على أن الذين وقعت عليهم القرعة يحظون بفرص متساوية، بل تجد جذورها في يقين جميع أفراد المجتمع بتمتعهم بحظوظ فعلية ومتساوية في إمكانية اختيارهم وانضمامهم بالتالي إلى المجالس التمثيلية[3]. هذه الواقعة تدفع أعضاء المجالس التمثيلية المُختارين عشوائياً إلى «التواضع والتخاشع». فمن المرجح أن يتضع الذين أسندوا المناصب التشريعية بالقرعة، وذلك لمعرفتهم المسبقة بأن وحدها «الصدفة» هي التي أوصلتهم إلى مراكزهم الحالية. وبالتالي، يصبح من السذاجة تباهيهم بمراكزهم السياسية، أو رد تبوؤهم لها إلى مجهودهم الفردي ومهاراتهم المتميزة[4].

بالمقابل، لن تنحصر إيجابيات هذا الجانب من العشوائية على تحصين مفهوم المساواة،

(1) وإن بدورها قد تم اختيار أعضائها بالقرعة من بين أعضاء المجلس التمثيلي المعني.

(2) J. Gastil, E. O. Wright, Legislature by Lot, op. cit., p. 7.

(3) G. Delannoi, Le retour du tirage au sort en politique, Fondapol, (Paris, 2010), p. 19.

(4) B. Goodwin, Justice By Lottery, op. cit., p. 99.

2-16 .indd 616 30/12/2019 9:55 AM

بل ستتعدّاها إلى تعزيز نوعية النقاشات السياسية. حيث تدفع مشاعر التواضع تلك، ممثلي الشعب إلى تحمل مسؤولياتهم والانكباب على معالجة الأمور التي تهم العامة من الناس. هذا وتتصف آلية القرعة بالنزاهة وعدم انحيازها إلى أي من الأطراف المعنية، حيث لا مجال لقوى المال والهيمنة من التلاعب بنتائجها أو زعزعة تجرّدها. الأمر الذي يسهل استحضارها في الأنظمة الديمقراطية لضمان المساواة التامة بين حظوظ أبنائها في حجز مقاعدهم في المجالس التمثيلية[1].

وفي المحصلة، إذا جمعنا عامل الندية في العلاقة بين الأطراف «الحاكمة والمحكومة»، إلى ظاهرة تواضع المعنيين بتسيير شؤون الحكم، لا بدّ لهذه المزايا من تعزيز ثقة المواطنين بالعمل السياسي، بالإضافة إلى حثهم على المشاركة الفعالة والمستمرة في تسيير شؤون الدولة. ففي ظل الأنظمة التمثيلية الانتخابية المعاصرة، يُدعى المواطنون للمشاركة «بكثافة» في «العرس» الانتخابي، ليُطلب منهم فيما بعد العودة للتقوقع في حياتهم الخاصة. في حين تتفرد النخبة الحاكمة في احتكارها صناعة القرارات السياسية، إلى حين حلول موعد الانتخابات التالية.

بالمقابل، تقوم آلية القرعة بالقضاء على هذه الحصرية في العمل السياسي، لتضمن شمول جميع المعنيين من مواطني الدولة بتقرير مصير شؤونهم العامة [2]. وذلك بفضل مواظبة الذين وقعت عليهم القرعة، والذين يتمتعون بالخلفيات الاجتماعية، الثقافية، الدينية... نفسها لعامة الناس، على المشاركة في الجلسات النقاشية المعمقة[3]. وبالتالي، تتحول المجالس التي تم اختيار أعضائها بالقرعة إلى عينات تمثيلية تعكس مكونات مجتمع

(1) P. Stone, The Logic of Random Selection, Political Theory, Volume 37, June 2009, p. 375.

(2) بعد التدقيق في آلية عمل عدد من التجارب التي شهدتها مجموعة من الدول والمدن الغربية، والتي استعانت بآلية القرعة لاختيار «لاعبيها»، يستوقف المراقب الارتباط الكبير بين تلك الهيئات «العشوائية» وأساليب الديمقراطية المباشرة. وذلك بسبب طرح نتائج ما توصلت إليه تلك الهيئات على الاستفتاء الشعبي قبل الشروع في تطبيقها، أو تلقيها لشكاوى ومقترحات عامة الناس خلال تداولها بموضوع معين، وإلزام أعضائها بمباشرة حوار جدي مع كل مواطن مهتم أو معني بالمسألة المطروحة على طاولة البحث... وبالتالي، إذا ما أضفنا القرعة إلى تلك الأساليب التشاركية، تتحول الآلية العشوائية إلى وسيلة للتّمكين السياسي لكافة الفئات الشعبية، خلافاً للحملات الانتخابية المصطنعة بطروحاتها الأيديولوجية وسطحية خطاباتها المستنهضة للعصبيات الفئوية، والتي هي على حد وصف أحدهم «مسابقات جمال لأشخاص قبيحين».
D. V. Reybrouck, Against Elections: The Case for Democracy, op. cit. p. 49.

(3) D. Courant, Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles, op. cit., p. 18.

2-16 .indd 617 30/12/2019 9:55 AM

الدولـة بـكل أطيافـه وتفرعاتـه وأقلياتـه[1].

إن الحجـة التـي حاولنـا الركـون إليهـا فـي هـذا المبحـث لتبريـر تطعيمنـا المنظومة الدسـتورية اللبنانيـة بآليـة القرعـة، تُختصـر بكـون الأخيـرة أقـرب مـا يكـون إلـى تحقيـق المثـل المنبثقـة مـن مفهـوم المسـاواة السياسـية. هـذا الارتبـاط الوثيـق واللصيـق بينهمـا ضـروري لإضفـاء الطابـع الديمقراطـي علـى الآليـة العشـوائية. غيـر أن الأسـباب الكامنـة وراء اسـتخدام هـذه الآليـة فـي الفضـاء السياسـي يجـب ألا تنحصـر علـى المسـتوى الديمقراطـي. وبالتالـي، علـى الباحـث فـي الأدبيـات السياسـية والدسـتورية الإجابـة ليـس فقـط عـن مـدى تطابـق الآليـة العشـوائية مـع المبـادئ الديمقراطيـة، بـل أيضـاً معالجـة الإشـكالية المتمثلـة بمـدى صوابيـة وعقلانيـة التعويـل عليهـا لاختيـار أعضـاء المجالـس التمثيليـة[2].

المبحـث الثانـي: المبـررات المعرفيـة لاختيـار أعضـاء المجالـس التشـريعية عشـوائياً: نحـو الخـروج بقـرارات عقلانيـة وحياديـة

تقوم المقاربة «المعرفية» للديمقراطية على اعتبارها نظام سياسي قيّم وثمين لميله الدائم نحو اتخاذ القرارات الصائبة، أو أقله، لقدرته على الخروج بقرارات أفضل من تلك التي تنتجها أنظمة الحكم البديلة. في هذا السياق، ينطلق المبرر المعرفي لإسناد المناصب السياسية بالقرعة من الفرضية القائلة بأن العشوائية في انتقاء ممثلي الشعب تشكل قيمة مضافة للجانب المعرفي الذي تختزله الديمقراطية... كما ترتبط أهمية وضرورة إثارة البعد المعرفي لآلية القرعة بالمخاوف الي تزعم عدم أهلية أبناء الدولة «العاديين» لتسلم المراكز والمهام السياسية، وبالتالي، سحب بساط الشرعية من تحت أقدام دعاة تطعيم المنظومات الدستورية الوطنية بالآلية العشوائية.

بيـد أنـه لا يجـب تفسـير تشـديدنا علـى الجانـب المعرفـي للقرعـة مـن أننـا نبغـي مـن وراء الإضـاءة عليـه تحديـد مضمـون القـرارات الديمقراطيـة الصائبـة أو الصحيحـة. فجـل مـا نطلبـه مـن القـارئ هـو تقبلـه لبعـض السـمات المرتبطـة بآليـة اتخـاذ القـرارات، والتـي مـن شـأنها تعزيـز نوعيتهـا وجودتهـا المعرفيـة. تتركـز هـذه السـمات حـول عنصريـن: التجـرد (بمعنـى عـدم الانحيـاز) والعقلانيـة[3]. وبالتالـي، بغيـة إضفـاء صفـة «الصحـة» أو «الصوابيـة» علـى

(1) I. M. Young, Inclusion and democracy, Oxford University Press, (Oxford, 2000), pp. 1-320.

(2) بعبارة أخرى، سنحاول في الفقرة القادمة الإجابة على السؤال التالي: متى سيكون من المنطقي والمناسب التخلي عن «العقلانية التقليدية» لدى اختيار ممثلينا السياسيين؟

(3) P. E. Vandamme, La valeur épistémique de la démocratie, entre faits et normes, Revue Philosophique de Louvain, volume 114 (1), 2016, p. 95.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 618 30/12/2019 9:55 AM

القرارات السياسية، يتوجب على الجهات التي اتخذتها عدم الانحياز وتفضيلها غير المبرر لمواطنين على حساب آخرين (التجرد)، بالإضافة إلى انتقائها السبل الملائمة التي تخدم غاياتها وأهدافها (العقلانية)[1].

المطلب الأول: القرعة وعامل «التعددية»

ما فتئت الباحثة هيلان لاندمور تصر في أعمالها الأكاديمية على أهمية عامل «التعددية» وما يضيفه من قيمة معرفية على السياسات الديمقراطية المعاصرة. فقد ركزت كتاباتها على آليات ترتبط «بالتداول الجماعي» و»التصويت الأكثري» لتدعيم تأييدها للديمقراطية كنظام حكم يختزل درجات عالية من الإدراك المعرفي. هذا واعتمدت على أطروحات إختصاصيين في أدبيات مفهوم الديمقراطية[2]، لتقديم تصور جديد لتصويب القرارات السياسية[3]، من خلال تأكيدها على قدرة المجموعات ذات الأعداد الكبيرة نسبياً، والتي تمتاز بخلفيات فكرية متعددة، على التوصل إلى اتخاذ قرارات «جيدة» ذات قيمة معرفية متقدمة[4]، «أفضل» من تلك التي تخرج بها مجموعة متجانسة تفكر في الطريقة ذاتها[5].

وفي حين ركز منظرو مفهوم الديمقراطية التقليديين على إخفاقات الاقتراع الانتخابي، أو الجهل الأزلي المخيم على الجماهير الشعبية، والذي يحول دون توصلها إلى اتخاذ قرارات عقلانية مستنيرة[6]، أثبتت الباحثة لاندمور أن إفساح المجال لمجموعة من أفراد قادمين من خلفيات فكرية ومعرفية متنوعة على التداول في القضايا السياسية، سيؤدي حتماً إلى نتائج «أفضل» من تلك التي سيخرج بها بعض الساسة المخضرمين. لتتساءل بعدها مَن المهيأ أكثر من الآخر -من خلال القرعة أو الاقتراع الانتخابي- لتحقيق الغاية المرجوة بتكوين مجموعة بشرية متنوعة فكرياً؟ إلا أنها لم تتأخر في التأكيد على أن الانتخابات الاقتراعية ليست أفضل الآليات

(1) P. E. Vandamme, A. Verret-Hamelin, A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges, op. cit., p. 4.

(2) L. Hong, S. E. Page, Some microfoundations of collective wisdom, in J. Elster & H. Landemore (Eds.), Collective wisdom, Principles and mechanisms, 2012, p. 56.

(3) S. E. Page, The difference: How the power of diversity creates better groups, firms, schools, and societies, Princeton University Press, (Princeton, 2007), p. 23.

(4) شرط أن تتوفر لها عوامل وضوابط أساسية لتنظيم تداولاتها ومناقشاتها، علنية كانت أو سرية.

(5) H. Landemore, Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many, op. cit., p. 103.

(6) J. A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, HarperPerennial, (New York, 1942), p. 223.

2-16 .indd 619 30/12/2019 9:55 AM

الضامنة لتشكيل مجموعة كبيرة من المواطنين القادمين من خلفيات متعددة معرفياً[1]. فقد أثبتت الدراسات المعمقة التي أسهبت في تمحيص نتائج الانتخابات التي شهدتها أنظمة متعددة حول العالم، وعلى فترات زمنية طويلة، أن الاقتراع الانتخابي غالباً ما يفضي إلى فوز مجموعة من الأشخاص المتجانسين اجتماعياً واقتصادياً. أي إن المرشحين الفائزين هم بأغلبيتهم الكاسحة من الأقلية الأرستقراطية المتمولة التي تتقن فنون الخطابة والتي تجيد ترويض إمكاناتها المادية لجذب انتباه الناخبين ومن ثم أصواتهم الاقتراعية[2]. في هذا السياق، تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في «التسويق» للمرشحين «الكاريزماتيين»[3]، ناهيك عن «شغف» الساسة المحنكين والمخضرمين في توريث مهاراتهم إلى أبنائهم وأقربائهم، الذين بمعظمهم يرتادون المعاهد التعليمية النخبوية ذاتها. الأمر الذي يجعل من أعضاء النخب السياسية، بخاصةٍ الحاكمة منها، «صورة طبق الأصل» عن بعضهم، بعيدين كل البعد عن الفئات الشعبية «المحكومة». لتخلص الباحثة إلى القول بأن آلية الاقتراع الانتخابي، وعلى الرغم من قدرتها على انتقاء أفراد ذات قدرات فكرية عالية، إلا أنها تبقى عاجزة على الخروج بمجموعة من المرشحين الفائزين ذات خلفية فكرية ومعرفية متنوعة[4]. غير أن افتقار المجالس التمثيلية في الدول المعاصرة إلى عنصر التعددية، يمهد لترسيخ انحياز فاضح لمصالح النخب الحاكمة، الذي بدوره يشكل طعنة قاتلة للقدرات المعرفية لتلك المجالس. إذ يواجه النواب المنتخبون صعوبات جمة في مقاربة المشاكل العامة التي تواجههم من منظار مغاير عن وجهات نظرهم شبه المتطابقة.

فمع مرور الزمن، تفقد النخبة السياسية اتصالها بالواقع الاجتماعي للفئات الشعبية الكادحة، كمعاناة العيش في ظل مداخيل متدنية، أو العمل في ظروف صعبة في مهن لا يرتادها أبناء الطبقات الميسورة الحاكمة... لتُترك بالتالي العديد من الأفكار والتطلعات على هامش الحياة السياسية، ولتشعر على أثرها فئات اجتماعية واسعة بمرارة غياب تمثيلها «الوصفي»[5]، لا بل الأيديولوجي أيضاً.

(1) H. Landemore, Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many, op. cit., p. 108.

(2) R. Fuller, Beasts and Gods: How Democracy Changed Its Meaning and Lost Its Purpose, (Zed Books, 2015), p. 8.

(3) B. Manin, The Principles of Representative Government, op. cit., p. 218.

(4) H. Landemore, Deliberation, cognitive diversity, and democratic inclusiveness: An epistemic argument for the random selection of representatives, Synthese, 190 (7), 2013, p. 1209.

(5) بمعنى أن النواب المنتخبون لا «يشبهون» الفئات الشعبية التي يمثلونها. وذلك لقدومهم من خلفيات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية... مختلفة.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 620 30/12/2019 9:55 AM

هنا تظهر أفضلية الركون إلى آلية القرعة لإسناد المناصب التشريعية، حيث تتكفل العشوائية في إقامة مجالس تمثيلية ممن وقعت عليهم القرعة، ينتمون إلى بيئات اجتماعية وفئات مهنية متعددة ومتنوعة بتنوع مجتمع الدولة المعنية. لتتحول بالتالي هذه المجالس التي ينتخب أعضاؤها عشوائياً إلى «مرآة» تعكس تطلعات وآمال مواطني الدولة بخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة.(1)

بناء على ما تقدم، تنعكس مزايا التعددية في التمثيل التي تضمنها القرعة، في تدعيم كل من عنصرَي العقلانية والحياد الضروريين للوصول إلى مستوى متقدم من المعرفية. فتعددية الأفكار والخبرات تزيد من حظوظ الخروج بقرارات أكثر عقلانية. في حين أن التنوع الأيديولوجي في المجالس التمثيلية يقطع على أعضائها الانحياز الفاضح لجهات نافذة في الدولة(2).

المطلب الثاني: القرعة وعامل «التداول»

غير أن السياق الفكري للباحثة لاندمور واصل طريقه متخطياً حدود عامل «التعددية». فقد أكملت منهجها العلمي بالتأكيد على أن وحده عنصر «التداول» كفيل بتحويل التعددية الفكرية إلى مزايا معرفية(3)، والتي بدورها تدفع في اتجاه أخذ قرارات أكثر عقلانية وحيادية(4).

فمن الدروس المهمة والمعاصرة التي خرج بها الباحثون في أدبيات «الديمقراطية التداولية»، تحذيرهم الشديد من النتائج المعاكسة والقرارات الخطيرة التي قد تخرج عن اجتماعات ولقاءات مجموعات معينة إثر «تداولها» بمواضيع محددة. فقد يتسبب التحيّز المعرفي في افساد عملية التداول، وجنوح المشاركين في هذه النقاشات إلى التعنت في آرائهم المسبقة وإغفالهم المتعمد لوجهات نظر مغايرة(5). كما خلص هؤلاء الباحثون إلى ربط «نوعية التداول» بالإطار العام الذي تجري فيه هذه المداولات. فإذا اقتصر السياق العام للمناقشات بضمه مجموعة من الأفراد المتجانسين أيديوليوجياً، لتشاركهم الأفكار

(1) H. Pitkin, The Concept of Representation, University of California Press, 1967, p. 23.

(2) P. E. Vandamme, A. Verret-Hamelin, A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges, op. cit., p. 7.

(3) H. Landemore, Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many, op. cit., p. 123.

(4) J. Habermas, De l'éthique de la discussion, Les Editions du Cerf, (Paris, 1992).

(5) A. F. Smith, Political deliberation and the challenge of bounded rationality, Politics, Philosophy & Economics, 13(3), 2014, p. 269.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 621 30/12/2019 9:55 AM

المسبقة والخلفيات الثقافية ذاتها، فالنتيجة الحتمية لتداولاتهم ستصب في رفع منسوب التحجر والتطرف لآرائهم المبدئية[1]. في حين أن انضواء أفراد عاديين في مجموعات صغيرة تعكس تعدديتهم الاجتماعية والاقتصادية، بإشراف محاورين أخصائيين في تنظيم النقاشات، تدفعهم في نهاية المطاف إلى قراءة نقدية ذاتية لأفكارهم المسبقة وتعديلها بما يتلاءم مع أصول المنطق والحياد[2]... هكذا تتجلى العلاقة اللصيقة والوثيقة بين عاملَي «التعددية» و«التداولية» وتكامل ميزاتهما.

غير أنه يبقى من البديهي التساؤل عن الأسباب التي ستجعل من الهيئات التمثيلية التي تم انتقاء أعضائها بالقرعة هيئات «تداولية» بامتياز، أفضل من المجالس البرلمانية الحالية التي تعاني من رصيد سلبي على مستوى أدائها الحواري لدى بحثها قضايا الشأن العام.

أولاً، سيسهم انتقاء أفراد ممن وقعت عليهم القرعة، أي من الذين لم يتم انتخابهم بناءً لبرامج سياسية معينة، من التحلي «بتواضع فكري» يجعلهم أكثر رغبة في الاستماع إلى آراء أصحاب الاختصاص، والإصغاء إلى زملائهم في الهيئة التمثيلية المعنية، الأمر الذي قد يدفع باتجاه تبديل آرائهم نحو الأفضل... ومن نافلة القول: إن الذين أُخذوا بالقرعة سيجلبون معهم إلى المجالس التمثيلية أفكارهم المسبقة والتزاماتهم السياسية والأيديولوجية الأولية. غير أنه لا يمكن مقارنة تلك الحوافز السياسية بالدوافع الأيديولوجية والمصالح المادية التي تحرك المرشحين للانتخابات البرلمانية، المنضوين تحت رايات حزبية، عقائدية كانت أو شعبية... في هذا السياق، يساعد عدم انخراط الذين تم تنصيبهم بالقرعة في العمل التنظيمي الحزبي، في توسيع هامش الحرية الممنوح لهم خلال تداولهم بقضايا الشأن العام وقبيل اتخاذهم قرارات نهائية بها. هذه الميزة التي تُضاف إلى الرصيد الإيجابي لآلية القرعة، لن تحول دون قيام تحالفات داخلية بين أعضاء المجالس التي تم انتقاؤهم عشوائياً. غير أن تلك التحالفات تظل آنية، مرتبطة بموضوع محدد معروض على طاولة النقاش، تتبدل مع المتغيرات التي تطرأ على جدول أعمال المجلس المعني. لذلك تبقى تلك التحالفات الداخلية عرضة لتقلبات بناءة وليونة في التفكير، يفتقد إليها برلمانيو الدول المعاصرة، الغارقون في قوالب من الأفكار الأيديولوجية المسبقة التي يصعب زحزحتها، خوفاً من وصمة العار التي ستلاحق أولئك الخارجين عن بيت الطاعة الحزبي.

(1) C. R. Sunstein, The law of group polarization, Journal of Political Philosophy, volume 10(2), 2002, p. 175.

(2) A. F. Smith, Political deliberation and the challenge of bounded rationality, op. cit., p. 281.

2-16 .indd 622 30/12/2019 9:55 AM

أخيراً، وكما أشرنا في مقدمة بحثنا، إن النموذج الذي نقترحه يضمن لمجلس الشيوخ اللبناني حق «الفيتو المعلق»[1]، والذي بدوره يقي أعضاء المجلس الذين وقعت عليهم القرعة شرّ التدخلات الخارجية، والتي غالباً ما تكون مصدرها جماعات الضغط أو «التخمة المالية» المهيمنة على القرار السياسي اللبناني. وبالتالي، تتحول الصلاحية الدستورية المحدودة نسبياً لمجلس الشيوخ إلى نقطة قوة، لحيلولتها دون تنامي الصراعات الداخلية للاستيلاء على مفاتيح القرار في المجلس. فجل ما يمتلكه الذين وقعت عليهم القرعة لإقناع أقرانهم في المجلس النيابي والرأي العام، هي تلك المبررات المعرفية التي تتضمنها قراراتهم والأسلوب الراقي لتداولهم الموضوعي قبيل اتخاذها[2].

المطلب الثالث: القرعة وانتفاء «الغَطْرَسَة»

يستغرب المشكّكون بصوابية إسناد المناصب السياسية بواسطة القرعة إمكانية أن يصبح الأفراد العاديين محل ثقة، وعلى دراية بكيفية إدارة شؤون الدولة، في ظل الأبحاث الاكاديمية التي أبحرت في وصف الجهل السياسي الذي يرخي بظلاله على عامة الناس[3]. في المقابل، تبالغ تلك الأبحاث في تعظيم قدرات ومهارات ممثلي الشعب الذين تتكفل صناديق الاقتراع في جلوسهم تحت قبة البرلمان. فمن نافلة القول: إن الفائزين في الانتخابات البرلمانية قد نجحوا في جذب أصوات المقترعين باستخدام أدوات ووسائل لا ترتبط بكفاءاتهم وإبحارهم في علم السياسية. في حين أنه يتم تحديد مستوى «ذكاء ودهاء» قراراتهم السياسية، بمدى إصغائهم إلى نصائح مستشاريهم والأخذ بآراء الخبراء وأصحاب الاختصاص.

في هذا السياق، تظهر إلى العلن ميزة إضافية لإسناد المناصب السياسية عشوائياً، تتركز حول عنصر «التواضع»[4]. فكما سبق وذكرنا أعلاه، تلزم القرعة الذين وقعت عليهم الابتعاد عن الغطرسة والتعجرف، وذلك لإدراكهم التام بأن اختيارهم لم يستند إلى جدارتهم أو مؤهلاتهم، بل أتى بمحض الصدفة. هذه الواقعة تسهل على الذين تم انتخابهم

(1) أي الذي يؤخر صدور القوانين التي وافق عليها المجلس النيابي موقتاً.

(2) I. Shapiro, Politics against domination, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 2016, p. 23.

(3) هذا وتعتبر آلية الاقتراع الانتخابي وديناميكية الحملات الانتخابات، من الأسباب المباشرة التي تقف خلف تغلغل الجهل السياسي في أوساط الفئات الشعبية.

B. D. Caplan, The myth of the rational voter: Why democracies choose bad policies, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007, p. 123.

(4) B. Goodwin, Justice By Lottery, op. cit., p. 99.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 623 30/12/2019 9:55 AM

بواسطة القرعة الإصغاء إلى آراء الخبراء وأخذها على محمل الجد[1]. فعلى الرغم من المشاعر التي تنتاب البرلمانيين المتمرسين في أساليب الاقتراع الانتخابي، والتي تكشف عن حاجتهم الملحة إلى النصح والإرشاد، إلا أن اعتقادهم بأن انتخابهم قد جاء نتيجة أفكارهم الفريدة ومهاراتهم الفائقة، يمدهم بجرعة زائدة من الثقة لتجاهل نصائح الخبراء أو حتى الاستهزاء بها. خاصة عندما تتعارض آراء الأخصائيين مع الأفكار الأيديولوجية المسبقة للنخب السياسية، أو عدم تناسبها مع مصالحها الفئوية[2].

فلا يخفى على الباحث في أدبيات الأنظمة السياسية المعاصرة، أن جزءًا مهماً من إخفاقات السلطات التشريعية حول العالم يعود إلى الالتزامات الأيديولوجية المسبقة التي يطلبها الانخراط الفعّال في النشاط الحزبي، والتي بدورها تحد من القدرة الإبداعية للفائزين في الانتخابات البرلمانية في استحداث حلول جديدة مميزة. فقد أثبت العديد من فقهاء العلوم السياسية[3] بأن المرشحين الفائزين قد سبق وأن حددوا الحلول الملائمة وسبل المعالجة قبل تسلمهم لمناصبهم السياسية. ليقضوا من بعدها ولاياتهم التمثيلية في البحث عن المشاكل التي تتطلب الحلول التي سبق وأن حضروها[4]. فالحياة السياسية للديمقراطيات الليبرالية الغربية حافلة بالأحداث التي تشهد إجماع النخب السياسية فيها على تصور معين للحل. لتأتي بعدها احدى الأحزاب أو الائتلافات الحاكمة لتتقصد تعطيل الإجراءات القانونية للحل، وذلك لعدم رغبتها في المجازفة بمنح الخصم السياسي فرصة تسجيل إنجاز ما قد يستفيد منه في الانتخابات المقبلة. هذا الشعور الذي ينتاب الطبقة السياسية بعيشها في أجواء من الحملات الانتخابية الدائمة والمستمرة، يتسبب بخسائر فادحة في الموارد المالية

(1) في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى التحدي الذي ستواجهه الجهات الرسمية التي أنيطت بها مهمة هندسة المجالس التمثيلية التي يُختار أعضاؤها عشوائياً. إذ يتوجب عليها حماية الذين وقعت عليهم القرعة من الوقوع في شراك الخبراء المتحيزين لجهات ما، والذين سيتقصدون إخفاء جانب من الحقيقة خدمة لمآرب خاصة. هذه الفئة من الخبراء ستسدد طعنات أليمة في جسد تلك المجالس الفتية، إن من خلال «تسميمها» الإجراءات التداولية والمسارات الخاطئة والمنحازة التي ستأخذها النقاشات المعمقة، أو من خلال تدمير صورتها في عيون الرأي العام الذي ينظر إليها كدواء شافي للمرض المزمن الذي يضرب الديمقراطيات الانتخابية التمثيلية حول العالم.
D. Caluwaerts, J. E. Ugarriza, Favorable conditions to epistemic validity in deliberative experiments: A methodological assessment, Journal of Public Deliberation, Volume 4(16), 2012, pp. 1-20.

(2) P. E. Vandamme, A. Verret-Hamelin, A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges, op. cit., p. 7.

(3) M. Edelman, The Symbolic Uses of Politics, University of Illinois Press, second edition, (Chicago, 1985), p. 23.

(4) M. Edelman, Constructing the Political Spectacle, University of Chicago Press, (Chicago, 1988), p. 123.

2-16 .indd 624 30/12/2019 9:55 AM

والطاقات البشرية. فبدلا من أن يتفرغ نواب الأمة إلى قضايا الشأن العام والانكباب على دراسة الحلول السياسية المناسبة لها، يضيّعون أوقاتهم في حبك إستراتيجيات تهدف إلى تدمير صورة الخصم السياسي واختلاق أكاذيب تسيئ إلى سمعته، ناهيك عن محاولاتهم اليائسة لإرضاء «حيتان المال» واستمالت قدراتهم المالية الهائلة والضرورية لاستمرارهم في خوض الغمار السياسي. بالمقابل، تتكفل الديمقراطيات التداولية، والتي تحتضن مجالس تمثيلية تضم من وقعت عليهم القرعة، في إيلاء الحوارات العامة والنقاشات المعمقة اهتماماً خاصاً، حيث بإمكان المشرعين المخضرمين وعامة الشعب، على حد السواء، إعادة النظر في آرائهم المسبقة[1].

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أننا ابتغينا من وراء إسهابنا في عرض «المبررات المعرفية» لإسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة، دحض الاعتقاد السائد بعجز المجالس التمثيلية في الخروج بقرارات حيادية وعقلانية، وذلك لافتقار أعضائها المختارين عشوائياً إلى الخبرات والمهارات السياسية التي تتمتع بها النخب الحاكمة.

(1) C. H. Achen, L. Bartels, Democracy for Realists: Why Elections Do Not Produce Responsive Government, Princeton University Press, (Princeton, 2017), p. 326.

2-16 .indd 625 30/12/2019 9:55 AM

الخاتمة:

من أكثر التعريفات المنتشرة في عصرنا الحاضر حول مفهوم الديمقراطية هو أنها «حكم الشعب، بالشعب ومن أجل الشعب». فإذا كان الاقتراع الانتخابي يؤمن النجاح المثالي «للحكم بالشعب»، تضمن آلية القرعة، من ناحيتها، تحقيق الهدف المنشود بالوصول إلى «حكم الشعب». وبالتالي، يساعد الجمع بين الآليتين، كما جاء في معرض طرحنا الإصلاحي، استحواذ المجلسين التشريعيين على الأدوات اللازمة لإسقاط المبادئ الديمقراطية على المنظومة الدستورية للدول، وذلك من بوابة سلطتها التشريعية بالمقابل، تُثار إشكالية تحقيق مصالح عامة الناس، وأي من الآليتين أقدر على ضمان «حكمٍ من أجل الشعب»؟

رأينا في معرض بحثنا كيف أن المجالس التمثيلية المُختارة عشوائياً، أفضل من قرينتها المنتخب أعضاؤها بواسطة التصويت الاقتراعي في ضمان مساواة تامة لإمكانية وصول كافة شرائح المجتمع إلى المراكز التشريعية[1]. وبالتالي، اختزال القرارات والقوانين التي ترشح عنها، بعد مداولات معمقة ونقاشات مستفيضة، مستويات متقدمة من المعرفة والحيادية والعقلانية. وذلك بفضل التعددية التي تغرسها القرعة في صميم تلك الهيئات التشريعية، والتي تعجز عن تأمينها أكثر الأنظمة السياسية اعتماداً على كوتات لمصلحة مجموعات معينة، والتي يُختار أعضاء مجالسها التشريعية حصراً بواسطة الاقتراع الانتخابي[2].

من جهة أخرى، وبعد اسهابنا في عرض المقومات الديمقراطية والمعرفية التي تكتنفها آلية إسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة في شقّها النظري، لا بد لنا من تقديم التوصيات التالية، بعد أن تقصدنا وضعها ضمن إطار المنظومة الدستورية الحالية للدولة اللبنانية، وذلك تكملة للنموذج الذي رسمنا خطوطه العريضة، وعلى فترات متقطعة، في مقدمة ومتن بحثنا:

- قد تُناط بمجلس الشيوخ المنوي استحداثه، والذي طرحنا فكرة انتقاء أعضائه بواسطة القرعة، بعض الاختصاصات ذات الطبيعة الدستورية، كالنظر في دستورية القوانين والتعديلات الدستورية، بخاصة أن الطوائف الدينية ستتمثل في هذا المجلس[3]. ففي الجانب السياسي، ستمد هذه الاختصاصات الطوائف «بالطمأنينة» والضمانات الضرورية لقبولها بآلية القرعة، وذلك لقدرتها على منع

(1) K. Gronlund, A. Bachtiger, M. Setälä, Deliberative Mini-Publics: Involving Citizens in the Democratic Process, Colchester, ECPR Press, (UK, 2014), p. 23.

(2) J. Gastil, E. O. Wright, “Legislature by Lot”, op. cit., p. 5.

(3) أقله على المدى القريب.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 626 30/12/2019 9:55 AM

تنفيذ القوانين والتعديلات الدستورية المهددة «للسلم الأهلي والعيش المشترك» [1]. أما على الصعيد القانوني، وبعد ترجيح سير المجلس الدستوري اللبناني على خطى نظيره الفرنسي في اعلان عدم صلاحيته للنظر في دستورية التعديلات الدستورية كونها لا تدخل ضمن صلاحياته [2]، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى المجلس الدستوري للطعن في القوانين العادية، متى أجمعت عليها «الترويكا الرئاسية»[3] والقوى السياسية التابعة أو المتحالفة معها[4]، لا ضرر من تمكين أعضاء مجلس الشيوخ، أقله إمكانية مناقشة هذه التعديلات، سواء أكانت ذات طبيعة دستورية أو تشريعية عادية.

- في سياق آخر، نوصي بإدخال القوانين الانتخابية، سواء أكانت نيابية أو محلية، ضمن الصلاحيات الحصرية لمجلس الشيوخ. فقد عاش اللبنانيون خلال العقود الأخيرة تجارب مريرة، بعد أن تحولت تلك القوانين إلى أداة تجاذب واستقطاب بين القوى الطائفية والأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال، تطلب توافق النواب على قانون انتخابي جديد تمديدهم خمسة سنوات لولايتهم التشريعية[5]، حيث وقع الخيار على قانون تكفل بإعادة إنتاج النخبة السياسية ذاتها، وضمان استمرارية هيمنتها على مقاليد السلطة.

- من نافلة القول إن الحكومات في لبنان، خصوصاً بعد انسحاب الجيش السوري في العام 2005، هي حكومات ائتلافية: «حكومة وحدة وطنية»، «حكومة انصهار وطني». أي أن غالبية القوى والأحزاب السياسية التي ينضوي تحت أجنحتها نواب

(1) إشارة إلى أن التناقض بين ربط «إلغاء الطائفية السياسية» وإنشاء مجلس شيوخ «تتمثل فيه العائلات الروحية»، لا يعود إلى طرحنا الإصلاحي، وانما إلى المشرع الدستوري نفسه (راجع الفقرة (ح) من مقدمة الدستور، بالإضافة إلى المواد 22 و95 من الدستور اللبناني).

(2) عصام سليمان، تفسير الدستور وأثره على المنظومة الدستورية، الكتاب السنوي، المجلس الدستور اللبناني، (بيروت، 2012)، المجلد 6، ص. 35.

(3) تضم هذه الترويكا الرئاسية كل من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء.

(4) تحصر المادة 19 من الوثيقة الدستورية لجمهورية اللبنانية حق مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين العادية بالجهات التالية:» رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً فيما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني «.

(5) انتهت ولاية المجلس النيابي الأخير في العام 2013، غير أنه وجب انتظار السادس من مايو 2018 لإجراء انتخابات نيابية جديدة، بعد ثلاثة تمديدات متكررة لولاية المجلس.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 627 30/12/2019 9:55 AM

الأمة تتمثل في مجلس الوزراء[1]. الأمر الذي يدفع النواب إلى «التكاسل» في أداء مهامهم الرقابية، والامتناع عن مساءلة الحكومة وسياساتها، وذلك لأن أحزابهم وتكتلاتهم النيابية شريك أساسي فيها بناء عليه، نوصي بتعزيز الدور الرقابي لمجلس الشيوخ، ليتحول إلى المنبر الرئيسي لمساءلة الحكومة، إن من خلال طرح الأسئلة واستجواب وزراء، ولكن من دون الوصول إلى طرح الثقة بهم[2]، أو عبر مناقشته لمشاريع القوانين، أو لاقتراحات القوانين المقدمة من نواب الأمة والمتناغمة مع سياسات الحكومة، أو تلك المقدمة بإيعاز مباشر منها، وصولاً إلى حقه في استخدام «الفيتو المعلق».

- من جهة أخرى، نشدد على طرحنا في تطعيم المنظومة الدستورية بآلية القرعة ضمن نموذج «الثنائية البرلمانية». حيث أننا نرفض فكرة انشاء مجلس ثالث يُختار أعضاؤه بواسطة الآلية العشوائية، يُضاف إلى النواب والشيوخ المعينين أو المنتخبين بالتصويت الاقتراعي. وذلك للحد من التعطيل الذي يرخي بظلاله على الاستحقاقات الدستورية، بالإضافة إلى البطء المخيم على عمل المؤسسات العامة اللبنانية. وبالتالي، يصبح من غير المنطقي استحداث مجلس ثالث جديد، يُناط به «فيتو تشريعي مطلق»، أو إمكانية حجب أعضائه الثقة عن الحكومة... فمن الأهداف التي نبغي تحقيقها من وراء طرحنا الإصلاحي، تفعيل العمل المؤسساتي وحلحلة الأمور الخلافية القائمة على خلفية الاستقطاب الحزبي، المذهبي، المناطقي...، بالإضافة إلى وضع حد للرتابة السياسية التي تخيم على المجلس النيابي. إذ ينكب «الشيوخ» الذين وقعت عليهم القرعة، على مناقشة المواضيع المرتبطة بالشأن العام، والولوج إلى اقتراحات ومشاريع القوانين التي تم «تناسيها» في أدراج اللجان النيابية أو هيئة المجلس، وحثهم نواب الأمة على البت بمصيرها.

- كما نوصي بحصر حق النقض التشريعي للشيوخ الذين وقعت عليهم القرعة «بالفيتو المعلّق». إذ لا يهدف هذا الحق إلى تعطيل إقرار القوانين التشريعية، بل حث المجلس النيابي على تعديل القوانين الوضعية بما يتلاءم مع مصلحة عامة

(1) على هذا الصعيد، من المفيد الاطلاع على مسار تشكيل الحكومة الحالية والمعيار الذي اعتمد لتمثيل الافرقاء السياسيين داخلها، حيث من المرجح أن تتمثل الكتل النيابية بعدل وزير لكل أربعة نواب. جريدة الأخبار، 04/07/2018.

(2) سينحصر الدور الرقابي لمجلس الشيوخ في مساءلة الوزراء (توجيه الأسئلة لهم)، واستجوابهم، وانشاء لجان تحقيق. وذلك بغية اطلاع جمهور الناخبين على مدى التزام أعضاء الحكومة بالمهام الملقاة على عاتقهم، لمحاسبة الكتل النيابية والقوى السياسية الداعمة لهم في الانتخابات النيابية القادمة.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 628 30/12/2019 9:55 AM

الناس. أما إذا أصر النواب على إصدار قانون ما، فعليهم تأمين الحد الأدنى من المؤيدين، والتي تتراوح نسبتهم بين الأغلبية المطلقة أو الموصوفة، وذلك تبعاً لأهمية الموضوع التشريعي ومن الأسباب التي تقف خلف دعوتنا إلى الامتناع عن منح مجلس الشيوخ حق فيتو مطلق، هي نية المشرع الدستوري في أن تتمثل «العائلات الروحية» فيه. وبالتالي، فإن إناطة مثل هذه صلاحيات بمجلس الشيوخ سيؤدي إلى تقييد الإجراءات والآليات الهادفة إلى ترجمة الفلسفة الإصلاحية للنظام السياسي اللبناني عقب انتهاء الحرب الأهلية، والتي اختصرتها الوثيقة الدستورية بالتنصيص الصريح على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية. إذ من شأن مجلس شيوخ، «أن تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»[1]، أن يتحول إلى «حصان طروادة»، ينسف كافة التدابير الآيلة إلى الحد من هيمنة الملل المذهبية على مقاليد السلطة، وبالتالي ضمان ديمومة الصيغة الطائفية للنظام السياسي اللبناني. لذلك، فإن استحداث مجلس شيوخ «تتمثل فيه جميع العائلات الروحية»، ذات صلاحيات محدودة ومحصورة في إطار «الديمقراطية التداولية»، يتماشى مع الهدف الدستوري بإلغاء الطائفية السياسية. فكما سبق وأشرنا أعلاه، إن المشرع الدستوري اشترط إلغاء الطائفيّة السياسيّة كخطوةٍ ضرورية قبل الشروع في إنشاء مجلس شيوخ.

ختاماً، لا بد لنا من الإشارة إلى الأهمية الرمزية التي يكتنفها تبديل مسمى «مجلس الشيوخ»، والذي يتناقض مع الهدف من وراء تطعيم المنظومة الدستورية بالآلية العشوائية. فالقرعة تضمن مساواة تامة لجميع المواطنين اللبنانيين في الجلوس تحت قبة البرلمان، من دون الخضوع إلى هيمنة الأحزاب السياسية أو ابتزاز أصحاب النفوذ والمصالح الاقتصادية الرأسمالية. في حين أن تسمية المجلس الذي سيُختار أعضاؤه بواسطة القرعة بمجلس «الشيوخ»، تتعارض مع هذه الغاية النبيلة، لا بل تعكس في وجدان اللبنانيين نوعاً من الإقطاعية أو الطبقية التي طغت، ولا تزال، على المشهد السياسي اللبناني منذ نشأة الدولة.

(1) المادة 22 من الدستور اللبناني، حسب التعديل الدستوري الصادر في 21/09/1990.

2-16 .indd 629 30/12/2019 9:55 AM

قائمة المصادر والمراجع:

ACHEN Christopher H., BARTELS Larry, "Democracy for Realists: Why Elections Do Not Produce Responsive Government", Princeton University Press, 2017, p. 326.

ANDERSON Elizabeth, «Expanding the Egalitarian Toolbox: Equality and Bureaucracy», Proceedings of the Aristotelian Society Supplementary, Volume 82, 2008, pp. 139-160.

BONIN Hugo, «La democratie hasardeuse : essai sur le tirage au sort en politique», Xyz, Canada, 2017, p. 25.

BOURG Dominique, WHITESIDE Kerry, «Vers une démocratie écologique», Paris, Seuil, 2010, p. 70.

BOURICIUS Terrill, SCHECTER David, WALLACE Campbell, GASTIL John, «Imagine a Democracy Built on Lotteries, Not Elections – Nexus», Zócalo Public Square, April 5, 2016.

CALUWAERTS Didier, UGARRIZA Juan E., «Favorable conditions to epistemic validity in deliberative experiments: A methodological assessment», Journal of Public Deliberation, Volume 4(16), 2012, pp. 1-20.

CAPLAN Bryan D., «The myth of the rational voter: Why democracies choose bad policies», Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007, p. 123.

CASTORIADIS Cornelius, «La montée de l'insignifiance», Seuil, Paris, 1999, p. 223.

COHEN Joshua, «Procedure and Substance in Deliberative Democracy», in Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political, Oxford University, 2003, p. 17.

COLEMAN Jules, "Rationality and the Justification of Democracy», in Philosophy and Democracy: An Anthology, ed. Thomas Christiano, Oxford University Press, 2003, p. 27.

COURANT Dimitri, «Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles «, Les Cahiers de l'IEPHI, 68, Université de Lausanne, 2017, p. 18.

COURANT Dimitri, «Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles», Les Cahiers de l'IEPHI, 68, Université de Lausanne, 2017, p. 18.

DAHL Robert A., «Democracy and Its Critics», New Haven, Yale University Press, 1989, p. 105.

DELANNOI Gil, «Le retour du tirage au sort en politique «, Paris, Fondapol, 2010, p. 19.

EDELMAN Murray, «Constructing the Political Spectacle», University of Chicago Press, 1988, p. 123.

EDELMAN Murray, «The Symbolic Uses of Politics», University of Illinois Press, second edition, 1985, p. 23.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 630 30/12/2019 9:55 AM

ENGELSTAD Fredrik, “The Assignment of Political Office by Lot”, Social Science Information, Volume 28, March 1989, p. 27.

FISHKIN James, LUSKIN Robert, «Experimenting with a democratic ideal: deliberative polling and public opinion», Acta Politica 40, 2005, p. 287.

FULLER Roslyn, “Beasts and Gods: How Democracy Changed Its Meaning and Lost Its Purpose”, Zed Books, 2015, p. 8.

GASTIL John, «By Popular Demand: Revitalizing Representative Democracy through Deliberative Elections», University of California Press, 2000, p. 223.

GASTIL John, WRIGHT Erik Olin, “Legislature by Lot”, 2018, p. 3,

GOODWIN Barbara, «Justice By Lottery», Exeter: Imprint Academic, 1992, p. 94.

GRONLUND Kimmo, Andre Bachtiger, Maija Setälä, “Deliberative Mini-Publics: Involving Citizens in the Democratic Process”, Colchester, UK, ECPR Press, 2014, p. 23.

HABERMAS Jürgen, «De l’éthique de la discussion», Paris, Les Editions du Cerf, 1992.

HENNIG Brett, “The End of Politicians: Time for a Real Democracy”, Unbound Digital, London, 2017, p. 10.

HONG Lu, PAGE Scott E., «Some microfoundations of collective wisdom», in J. Elster & H. Landemore (Eds.), Collective wisdom, Principles and mechanisms, 2012, p. 56.

LANDEMORE Hélène, «Deliberation, cognitive diversity, and democratic inclusiveness: An epistemic argument for the random selection of representatives», Synthese, 190 (7), 2013, p. 1209.

LANDEMORE Hélène, «Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many», Princeton University Press, 2013, pp. 1-304.

LAWLESS Jennifer L., Fox Richard L., «It Takes a Candidate: Why Women Don’t Run for Office», New York, Cambridge University Press, 2005, p. 123.

LAWRENCE Lessig, «Republic, Lost: How Money Corrupts Congress-and a Plan to Stop It», New York, Grand Central Publishing, 2011.

MALLESON Tom, “Beyond Electoral Democracy”, Jacobin Magazine, 29/05/2018,

MANIN Bernard, «The Principles of Representative Government», Cambridge University Press, 1997, p. 149.

METAXAS Spiro, “The Promise of Sortition: A CoGovernance Model for Canadian Senate reform”, 2018,https://www.academia.edu/25203937/The_Promise_of_Sortition_A_Co-Governance_Model_for_Canadian_Senate_Reform

MUHANNA Elias, “Establishing a Lebanese Senate: Bicameralism and the Third Republic”, CDDRL, Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, August 2012, pp. 1-35.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 631 30/12/2019 9:55 AM

NAJEMY John J., «Corporatism and Consensus in Florentine Electoral Politics», 1280-1400, Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1982, p. 30.

O'LEARY Kevin, «Saving Democracy: A Plan for Real Representation in America», Stanford, Stanford University Press, 2006, pp. 1-304.

PAGE Scott E., «The difference: How the power of diversity creates better groups, firms, schools, and societies», Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007, p. 23.

PITKIN Hannah, «The Concept of Representation», University of California Press, 1967, p. 23.

RANCIERE Jacques, «La haine de la démocratie», La fabrique, Paris, 2005, p. 54.

SAUNDERS Ben, "Democracy, Political Equality, and Majority Rule," Ethics 121, no. 1, October 2010, pp. 148-177.

SCHUMPETER Joseph A, «Capitalism, Socialism and Democracy», New York, HarperPerennial, 1942, p. 223.

SHAPIRO Ian, «Politics against domination», Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 2016, p. 23.

SMITH Andrew F., «Political deliberation and the challenge of bounded rationality», Politics, Philosophy & Economics, 13(3), 2014, p. 269.

STONE Peter, "The Logic of Random Selection", Political Theory, Volume 37, June 2009, p. 375.

SUNSTEIN Cass R., «The law of group polarization», Journal of Political Philosophy, volume 10(2), 2002, p. 175.

VAN REYBROUCK David, "Against Elections: The Case for Democracy", Random House UK, 2016.

VANDAMME Pierre-Etienne, «La valeur épistémique de la démocratie, entre faits et normes «, Revue Philosophique de Louvain, volume 114 (1), 2016, p. 95.

VANDAMME Pierre-Etienne, VERRET-HAMELIN Antoine, «A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges,» Journal of Public Deliberation, Vol. 13, Issue 1, Article 5, 2017, pp. 1-24.

WOODRUFF Paul, «First Democracy: The Challenge of an Ancient Idea», Oxford: Oxford University Press, 2006, p. 24.

YOUNG Iris Marion, «Inclusion and democracy», Oxford University Press, 2000, pp. 1-320.

ZAKARAS Alex, "Lot and Democratic Representation: A Modest Proposal", Constellations 17, September 2010, pp. 455-471;

عصام سليمان، «تفسير الدستور وأثره على المنظومة الدستورية»، الكتاب السنوي، المجلس الدستور اللبناني، المجلد 6، 2012، ص. 35.

2-16 .indd 632 30/12/2019 9:55 AM

The Mechanism of Assigning Legislative Positions through Random Selection: the Case of the Lebanese Senate

Simon Badran

College of Law - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E

Abstract:

The presuppositions guiding most Lebanese reform projects locate solutions to democratic crises from within the existing electoral laws through procedural adjustments. This paper proposes broader answers to current political dilemmas by validating the constitutional reforms of the Taif Agreement (1989) that were never fully implemented. The establishment of a Senate, for instance, which has yet to be created, is mandatory under the current Constitution.

We argue in this paper that the proposed transition from unicameralism to bicameralism is coherent with the spirit of the current Lebanese constitution: while the Chamber of Deputies represents the people and its will through political parties, the Senate would represent the totality of the Lebanese society in all its confessional diversity.

We suggest that the future senators should be sorted randomly among the entire population of the country with political rights, through a designation process known as random selection (or drawing lots). This selection will enhance the Lebanese Parliament by strengthening its legitimacy and deliberative pro

Keywords: Sortition, Representative Democracy, Senate, Lebanese Constitutional System.

□□□□ □□□□□□□ 2-16 .indd 633 30/12/2019 9:55 AM